الأمم المتحدة

A/71/208

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

يقيم هذا التقرير، الذي أعد استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٢٢، التدابير الملموسة التي اتخذها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين دعمها لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير (٢٠١٥-٢٠١٦). وإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على عدد من الإجراءات التي اتخذها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتوجيه تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويختم التقرير بتوصيات قليلة بشأن سبل المضي قُدما.

* A/71/150.

180816 180816 16-12956 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - معلومات أساسية

١ - تكتسب الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية معنى جديداً في الساحة الإنمائية العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحظى باهتمام شديد في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩)، واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٢ - ولذلك أكد المجتمع الدولي، في عمليات تحديده لجدول أعمال عام ٢٠١٥، أهمية تبادل الدروس المستفادة والممارسات المبتكرة الصادرة من بلدان الجنوب خلال تنفيذ الأطر العالمية الأساسية. ومن المسلم به أن منظومة الأمم المتحدة، عندما تكون مجهَّزة بحلول بلدان الجنوب التي ثبتت فعاليتها، تستطيع أن تضطلع بدور حفاز للتشجيع على مبادرات أكثر تأثيراً في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٣ - ويكمن وراء الدعوات إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب سبب آخر هو مرونة الاقتصادات الصاعدة التي لا تزال من العوامل الكبرى في التحول الاجتماعي والاقتصادي في العالم النامي على الرغم مما يشهده الاقتصاد العالمي من تقلبات. وفي عام ٢٠١٥، عززت الصين دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بإعلانات هامة عن إنشاء صندوقين بقيمة ٥,١ بليون دولار[(١)] لمساعدة البلدان النامية على التصدي لتغير المناخ وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. كما أعلنت الهند عن اعتمادات ائتمانية ميسَّرة لأفريقيا قدرها ١٠ بلايين دولار خلال السنوات الخمس المقبلة[(٢)].

٤ - ويشهد العديد من المبادرات الأخرى على تزايد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره جانبا متعاظما من التعاون الدولي في سبيل التنمية. فمؤتمرات القمة الأقاليمية بين بلدان الجنوب التي عقدت في عام ٢٠١٥، وأبرزها مؤتمر قمة منتدى الهند وأفريقيا، ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي، ومنتدى الصين وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر قمة أمريكا الجنوبية والبلدان العربية، اجتمعت لوضع الاستراتيجيات والبرامج، وتعزيز تنسيق السياسات وإطلاق المبادرات المشتركة التي أصبحت

(١) www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/09/25/us-china-joint-presidential-statement-climate-change
http://english.mofcom.gov.cn/article/zt_usvisit/news/201509/20150901125972.shtml.

(٢) تقرير الأمين العام عن اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه (E/2016/65)، الفقرة ٢٥.

أيضاً وسيلة أساسية لتعزيز التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب، وتطوير البنى التحتية، من بين العديد من المبادلات الأخرى ذات الصلة بتحقيق التنمية المستدامة. وتسفر هذه اللقاءات الرسمية عن خطط عمل وموارد ملموسة تركز على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات ذات أهمية استراتيجية كالصحة، والزراعة، وتطوير البنى التحتية.

٥ - وتتجلّى مساهمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التنمية أيضا على نحو متزايد في ظهور المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية التي تكمل التمويل الإنمائي المقدم من المصارف الإنمائية الإقليمية المتعددة الأطراف التقليدية والقائمة. وبالمثل، فإن المصارف الإنمائية الوطنية في بلدان الجنوب التي تعمل على الصعيد العالمي والمصارف المتعددة الأطراف التي تقودها بلدان الجنوب يراودها أمل كبير أيضا في تسريع وتيرة التنمية المستدامة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦ - ويرمي بعض المصارف الإقليمية الجديدة كالمصرف الآسيوي للاستثمار في البنى التحتية الجديد إلى العمل داخل الأقاليم وفيما بينها. ويرمي عدد من المصارف الوطنية في بلدان الجنوب أيضا إلى الاستثمار على المستوى الإقليمي أو الدولي من أجل توفير التمويل الخارجي في إطار عملياتها. وفي عام ٢٠١٤، بلغ رصيد القروض التي صرفها مصرف التنمية الصيني، والمصرف الصيني للتصدير والاستيراد، والمصرف الإنمائي الوطني البرازيلي ١ ٧٦٢ بليون دولار، وهو ما يعادل أكثر من خمسة أضعاف مبلغ القروض التي قدمها البنك الدولي وقدره ٣٢٨ بليون دولار[٣].

٧ - وفي هذا السياق، واصلت منظومة الأمم المتحدة الاتجاه الذي سلطتُ عليه الضوء في تقريريَّ السابقين عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عامي ٢٠١٤ (A/69/153) و ٢٠١٥ (A/70/344). وبناء على طلب الدول الأعضاء، يقدم هذا التقرير عرضاً للخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سبيل تعزيز الاتساق والتنسيق فيما تقدمه من دعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي استنادا إلى المعلومات التي قدمتها مختلف منظمات الأمم المتحدة، وإلى البحث الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

(٣) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Trade and Development *Report 2015*. Available from http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2015_en.pdf.

ثانيا - حالة الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٨ - يستمر بوتيرة متزايدة دمج نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي تسترشد بنتائج العمليات العالمية التحولية التي جرت خلال فترة السنتين، في أطر سياسات منظومة الأمم المتحدة واستراتيجياتها من أجل تحسين دعمها البرنامجي والتشغيلي على الصعد القطري والإقليمي والعالمي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا زيادة في دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر الأمم المتحدة الإنمائية[٤].

ألف - دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أطر السياسات والاستراتيجيات

٩ - بعد أن أدرجت وكالات متخصصة وبرامج وصناديق عديدة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة التعاونَ فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، انتقلت إلى وضع استراتيجيات جديدة وأطر سياسات ومبادئ توجيهية تشغيلية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونقح بعضها أدواتها واستراتيجياتها القائمة، فجعلتها موائمة لخطة عام ٢٠٣٠ من أجل تعميم مراعاة نُهُج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياساتها وأنشطتها البرنامجية. وترد فيما يلي عدة أمثلة توضيحية بهذا الشأن.

١٠ - ويتجلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ باعتباره وسيلة لإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف تحدي القضاء على الجوع التي هي من أهداف التنمية المستدامة. وبعد أن وضع برنامج الأغذية العالمي سياسته المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام ٢٠١٥، اتخذ تدابير لتوسيع نطاق عمله مع البلدان النامية من أجل تنفيذ الهدف ٢. وفي سبيل مواصلة دعم تنفيذ هذه السياسة، يعكف برنامج الأغذية العالمي على وضع الصيغة النهائية لدليل إرشادي بشأن إدماج نُهُج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أعماله البرنامجية العادية على الصعيدين القطري والإقليمي.

(٤) www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/qcpr/dialogue-briefing-proposals-undoco-director.pdf.

١١ - ويسلِّم صندوق الأمم المتحدة للسكان، في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ''مجال معيَّن للعمل التمهيدي''، ووسيلة حاسمة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد اكتسبت هذه الجهود زخما إضافيا من إنشاء وحدةٍ عامةٍ ومشروعٍ ذي صلة مكرس لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويعكف الصندوق حاليا على وضع خطته العامة الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي ستكون وسيلة للمساهمة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر وخطة عام ٢٠٣٠.

١٢ - وصار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الآن مدمجا تماما في الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وفي خطتها المتوسطة الأجل وبرنامج عملها وميزانيتها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. فمنذ أن أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استراتيجيتها العامة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٣، وسعت رؤيتها ونطاق نشاطها المتعلقين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بسبل منها اعتماد مجموعة واسعة من النهُج والشراكات المعزَّزة دعما لأهدافها الاستراتيجية ومبادراتها الإقليمية. وتقدم وحداتُها المخصَّصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين العالمي والإقليمي الدعم من أجل بدء مبادرات هذا التعاون وتنفيذها وتعزيزها. وتُبذل جهود حثيثة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد القطري بصفته وسيلة أساسية لتنفيذ الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية؛ ووُضع دليل سريع جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى جانب أدوات أخرى، لمواصلة دعم تلك الجهود.

١٣ - وأولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي درجة عالية من الأولوية في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فوضع استراتيجيته الموحدة الأولى بغية زيادة دعمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتسلط هذه الوثيقة الضوء على دور القدرات الوطنية ووصول الجميع إلى المعرفة باعتبارهما عامليَن مضاعِفين للتنمية في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وقد استفادت الاستراتيجية الموحدة من مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وستكون بمثابة وثيقة قابلة للتعديل تسترشد بها المنظمة من أجل مواصلة تعزيز الدعم الذي تقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال أعمالها التنفيذية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري.

١٤ - ودمجت منظمة العمل الدولية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برنامجها وميزانيتها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، اللذين يتوقعان أن تكون الشبكات والتعلم المتبادل والتعاون الأقاليمي والشراكات فيما بين بلدان الجنوب عناصر أساسية في تنفيذ

استراتيجيتها الإنمائية. وعلاوة على ذلك، يرد التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامجها العالمي الرائد ''تعزيز الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الشاملة للجميع''.

١٥ - وحظي التعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا بدرجة عالية من الأولية في الخطط الاستراتيجية وأطر السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. فقد سلّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بوجود فرص لتعزيز الشراكات والاتساق والكفاءة في عمله من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. أمَّا برنامج متطوعي الأمم المتحدة، الذي يسترشد في هذا الصدد بإطاره الاستراتيجي، واستراتيجيته المتعلقة بالعمل التطوعي للشباب، واستراتيجيته المتعلقة بالشراكات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فقد واصل تعبئة كثير من المهنيين المتخصصين من البلدان المستفيدة من البرامج بغية تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة الإنمائية في بلدان أخرى مستفيدة من البرامج.

١٦ - ونقح مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلق بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وعمل على مواءمتها مع خطة عام ٢٠٣٠. وهذا من شأنه أن ييسر تطوير أو تنقيح المبادئ التوجيهية والاستراتيجيات القائمة الخاصة بكل وكالة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب سعيا إلى مواصلة توجيه جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

باء - الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

١٧ - خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ المشمولة بالتقرير، أثبتت منظمات وصناديق وبرامج عديدة تابعة للأمم المتحدة أهميتها كوسيط فعال في تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، وواصلت تنفيذ برامج ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب الموجهة لبناء القدرات. وقدِّم دعم متزايد في مجالات الحوار حول السياسات ووضع السياسات؛ والبحث والتحليل؛ وتنمية القدرات؛ وإقامة شبكات المعارف ومراكز الامتياز في بلدان الجنوب؛ وتبادل البيانات والمعلومات؛ والتمويل والشراكات؛ والرصد والتقييم والإبلاغ.

الحوار حول السياسات ووضعُ السياسات

١٨ - يتمثل أحد الاتجاهات الجديرة بالذكر خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عقد عدد من المنتديات للوزراء الحكوميين وغيرهم من صانعي السياسات الأساسيين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذه المنتديات تناولت تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من

أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في مجالات أساسية، منها تحسين المنظومات الزراعية والغذائية، والبيئة وتغير المناخ، والسكان، والصحة، وأمن الطاقة، والمدن الذكية.

١٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت منظمة الأغذية والزراعة ودعمت عددا من المنتديات والفعاليات الرفيعة المستوى لتيسير الحوار حول السياسات وتعزيز توافق الآراء بشأن القضاء على الجوع وتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وكان من بين الفعاليات الهامة ندوةٌ عقدت في بروكسل في شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن التنمية الريفية المتكاملة: تعزيز تمكين النساء والشباب من خلال فرص العمل وتنظيم المشاريع، واشتركت في تنظيمها أمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ودعمتها أمانة الكومنولث وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وقام مشاركون يمثلون الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجهات أخرى بتبادل الخبرات ووضع خطة عمل بشأن سبل تعبئة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للنهوض بالأولويات الاستراتيجية لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من أجل النساء والشباب في مجال الزراعة والمناطق الريفية باستخدام المنظومات الغذائية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق المشاركون في الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦ بمكسيكو، والتي ضمت وزراء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى، على تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتبارهما وسيلة فعالة لتنفيذ خطة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع قبل عام ٢٠٢٥.

٢٠ - ويضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاونَ فيما بين بلدان الجنوب في صدارة المناقشات السياساتية الدائرة على الصعيدين العالمي والإقليمي بشأن قضايا البيئة وتغير المناخ. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مناسبة حول موضوع ”تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال التعاون المبتكر فيما بين بلدان الجنوب“، مما أسهم في تحسين فهم الكيفية التي يمكن بها تسخير الشراكات المبتكرة بين بلدان الجنوب بشأن القضايا البيئية لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وضم اجتماع آخر، اشتركت في تنظيمه اللجنة الوطنية الصينية للتنمية والإصلاح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أكثر من ١٥٠ مندوبا من البلدان النامية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية من أجل تبادل الخبرات العملية ومناقشة سبل تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات الطاقة والتكيف مع آثار تغير المناخ والمدن الذكية والبيانات الضخمة. وحدد المشاركون في اجتماع آخر رفيع المستوى رعاه

برنامج الأمم المتحدة للبيئة المجالات ذات الأولوية، وناقشوا السبل العملية التي يمكن بها إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب المبادرات والآليات المعنية بتغير المناخ.

٢١ - وساهمت منتديات رفيعة المستوى نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في النهوض بسياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي السكان والتنمية، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمخض الحوار الاستراتيجي الوزاري، الذي نظم في آذار/مارس ٢٠١٦ بالاشتراك مع الشركاء في مجال السكان والتنمية وحكومة الصين، عن نداء بيجين من أجل العمل، الذي تضمَّن التزامات بتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي السكان والتنمية على مدى السنوات الخمس المقبلة. وأوصى النداء من أجل العمل بإنشاء منتدى دولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي السكان والتنمية يكون مقره في أمانة الشركاء في مجال السكان والتنمية، ولجنة تنسيقية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي السكان والتنمية من أجل تحديد وتنسيق الدعم المقدم لبرامج ملموسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تركز على تلبية الاحتياجات القطرية، ولا سيما على المطابقة بين الاحتياجات والعروض المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وسيكون مقر أمانة هذه اللجنة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٢ - ونظمت منظمة الصحة العالمية أو دعمت فعاليات رفيعة المستوى مختلفة لتبادل المعارف في مجالي الصحة والتنمية. فقد نظَّم مكتبُها الإقليمي للأمريكتين ومنظمةُ الصحة للبلدان الأمريكية حلقة عمل إقليمية في آذار/مارس ٢٠١٥ ضمَّت مشاركين من وزارات الصحة والمنظمات الدولية والكيانات دون الإقليمية لبحث السبل العملية الكفيلة بتعزيز التعاون داخل المنطقة بشأن التنمية الصحية. وجرى في حلقة العمل هذه استعراض الأشكال الحالية للتعاون التقني فيما بين البلدان من أجل تحسين النُهج المتبعة في تيسير تبادل الخبرات وتعزيز الانخراط في القطاعات غير الصحية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم للاجتماع الحادي عشر لوزراء الصحة في منطقة المحيط الهادئ، وهو منتدى لتبادل المعلومات بين البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة غرب المحيط الهادئ، حضره ١٩ بلدا من البلدان الجزرية في المنطقة. وفي عام ٢٠١٥ أيضا، قدّم مكتبا منظمة الصحة العالمية الإقليميان لغرب المحيط الهادئ وأفريقيا الدعم للمنتدى الوزاري الثاني بشأن التنمية الصحية في الصين وأفريقيا الذي نظم حول موضوع ”تعزيز توافر خدمات الرعاية الصحية في أفريقيا: تحسين التعاون فيما بين الصين وأفريقيا في مجال الصحة العامة في فترة ما بعد وباء الإيبولا“. وضم هذا الاجتماع وزراء صحة من أفريقيا ومسؤولين حكوميين من الصين

وممثلين لمنظمات دولية من أجل بحث مستقبل التعاون بين الصين وأفريقيا في مجالي الصحة والتنمية.

٢٣ - وفي عام ٢٠١٥، قدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدعم لمنتدى الاستثمار في أفريقيا، وهو منبر عالمي للتعاون المتعدد الأطراف والنهوض بالاستثمار السريع والمسؤول والشراكات الاستثمارية في البلدان الأفريقية، سواء من الصين أو غيرها وداخل أفريقيا، ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية الخفيفة.

٢٤ - ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان النامية في تعزيز صوتها في المفاوضات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وفي عدة حوارات رفيعة المستوى حول السياسات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب تحضيرا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عقد بأديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ من أجل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. كما دعم حكومة الهند في تنظيم المؤتمر العالمي بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في آذار/مارس ٢٠١٦، والذي نظر في قضايا من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والاقتصاد العالمي، والهيكل المؤسسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنمو والتكامل على الصعيد الإقليمين، ودَور مراكز التفكير في بلدان الجنوب. ونظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً أول اجتماع تشاوري بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا في سياق أهداف التنمية المستدامة. ومن نتائجه الهامة تعزيز الحوار حول السياسات المتعلقة بالرصد والتقييم، والمشاركة الشاملة لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستعمل الشراكةُ الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على إضفاء طابع مؤسسي على النقاط المطروحة للمناقشة التي سلِّط عليها الضوء في سياق هذه المواضيع، كما ستمضي بها قدما من خلال الاتحاد الأفريقي.

٢٥ - ويشكل التنفيذ الفعال لخطط العمل المنبثقة من الحوارات المتزايدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مطلبا لا بد للدول الأعضاء من السعي إلى تحقيقه فعليا، بدعم من منظومة الأمم المتحدة عند الاقتضاء.

البحث والتحليل

٢٦ - تسهم النتائج البحثية والأعمال التحليلية لمنظومة الأمم المتحدة إسهاما كبيرا في الحوار حول السياسات وضع السياسات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

الثلاثي في المجالات الاستراتيجية ذات الصلة بالتنمية المستدامة- ولا يُعرض هُنا سوى قلة مختارة من تلك النتائج والأعمال لتوضيح جهود منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

٢٧ - لقد كانت التقارير التحليلية الدورية التي يعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) دليلا أساسيا يسترشد به صانعو السياسات في البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا بلدان الجنوب ذات الطابع الإقليمي والمواضيعي التي تتعلق بالتجارة والتمويل والاستثمار. فعلى سبيل المثال،، سلَّط الأونكتاد الضوء، في طبعة عام ٢٠١٥ من منشوره الرئيس، تقرير التجارة والتنمية[٥]، على الدور الحفاز الذي يمكن أن تضطلع به المصارف المتعددة الأطراف الجديدة التي تقودها بلدان الجنوب في تغيير الشروط والنُهج التي تطبقها مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف القائمة، وأكد ضرورة إدراج تلك المصارف في شبكة من المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف الأخرى وإيجاد أوجه تآزر وتكامل فيما بينها بغية تحسين توفير التمويل الطويل الأجل من أجل التنمية. وأكد تقرير أقل البلدان نمواً[٦] في طبعته لعام ٢٠١٥ أن تحول الاقتصادات الريفية عامل محوري في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تلك الجهود. وبحث تقرير آخر صادرٌ في عام ٢٠١٥ العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والمبادلات التجارية فيما بين بلدان الجنوب، وعرض خيارات لصانعي السياسات بشأن تلك القضايا[٧].

٢٨ - وخلال فترة السنتين، أصدرت منظمة العمل الدولية ما يزيد على ١٥ تقريرا ومنشور عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تتناول مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بعمل الأطفال، والحماية الاجتماعية وغيرها. وتعمل منظمة العمل الدولية جاهدة، من خلال أعمالها التحليلية وبحوثها ومنشوراتها، على صوغ سياسات بوسائل منها تعزيز الوعي بدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في النهوض ببرنامج توفير العمل اللائق في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، يتطلع منشورها الصادر عام ٢٠١٥ بعنوان التعاون الثلاثي والعمل اللائق: الممارسات السليمة إلى توضيح مفهوم وتعاريف التعاون الثلاثي وتضرب أمثلة على الممارسات السليمة في مجال التعاون الثلاثي. وفي إطار سلسلة المذكرات القطرية ”الحماية الاجتماعية في العمل: تعزيز الحدود الدنيا

(٥) http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2015_en.pdf.

(٦) http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ldc2015_en.pdf.

(٧) http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsecidc2015d1_en.pdf.

للحماية الاجتماعية''، نُشر ٢٤ موجزا قطريا خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لتعزيز تبادل المعارف وتسليط الضوء على الممارسات السليمة المستمدة من بلدان الجنوب.

٢٩ - وفي عام ٢٠١٥، أعد مركز التميز لمكافحة الجوع التابع لبرنامج الأغذية العالمي في البرازيل سلسلة من ثلاث دراسات عن الغذاء والسياسات الاجتماعية، مع التركيز على المشتريات الغذائية العامة في البرازيل وتأثيرها على الأمن الغذائي والتغذوي وصغار المزارعين. ويدعم هذا المركز أيضا الاتحاد الأفريقي في إجراء دراسة أساسية شاملة بشأن أهمية وتأثير برامج التغذية المدرسية في البلدان الأفريقية بصفتها استراتيجية قارية.

٣٠ - وتُدمَج الأنشطة البحثية للعديد من الوكالات المتخصصة الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في صلب شبكات شراكاتها. وتواصل منظمة الصحة العالمية العمل من خلال شبكتها من المؤسسات المتعاونة على رصد وتبادل المعلومات المتعلقة بالصحة. ووقعت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة الأيبيرية - الأمريكية لتيسير تبادل الخبرات والبيانات والتقييم وإعداد التقارير بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد وُضع برنامج عمل، وستُعرض وثيقة بعنوان ''بيانات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الصحة في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية'' في المؤتمر الأيبيري - الأمريكي لوزراء الصحة المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وواصلت اليونسكو تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال السياسات وكذلك قدراتها التقنية والبحثية عن طريق مراكز امتيازها وشبكاتها المهنية (شبكة مشروع المدارس المنتسبة، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، والبرنامج الهيدرولوجي الدولي)، وبرنامج كراسي اليونسكو الجامعية، ومركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني.

٣١ - ومن خلال مشروع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يشكل دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المقدم لمنغوليا وبلدان أخرى في آسيا الوسطى من أجل تعزيز قدراتها البحثية في مجالات الاستثمار الأخضر وقطاع المياه نموذجا يحتذى. وفي إطار هذا المشروع، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم للباحثين من آسيا الوسطى ومنغوليا من أجل المشاركة في برنامج زمالات مدته ستة أسابيع في جامعة بيجين لتأهيل المعلمين، وساهم في تقرير عن تحديد نطاق الاقتصاد الأخضر في آسيا الوسطى الذي سيصدر في عام ٢٠١٦.

٣٢ - وفي عام ٢٠١٥ كذلك، أصدر برنامج متطوعي الأمم المتحدة التقرير عن حالة العمل التطوعي في العالم: إحداث تحول في الحوكمة[٨]. وهو تقرير يبحث الكيفية التي يعمل

(٨) www.volunteeractioncounts.org/SWVR2015-frame/21337%20-%20SWVR%20report%20-%20ENGLISH%20-%20web%201.pdf.

بها متطوعون رسميون وغير رسميين على إقامة تحالفات أفقيا عبر الحدود ورأسيا من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، من أجل إعلاء الصوت والمشاركة في الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

٣٣ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٥ الدعم لشبكات مراكز التفكير في بلدان الجنوب - مثل شبكة مجامع الفكر الجنوبية، وصوت الجنوب - من أجل إعداد التحليلات والأطر المبنية على الأدلة واللازمة لتوجيه الحوارات بشأن سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستُنشَر دراسات حالات إفرادية في مختلف الحوارات حول السياسات طوال عام ٢٠١٦. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إنشاء التحالف العالمي لشبكات مراكز التفكير من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف إبراز أصوات ومعارف من مختلف شبكات مراكز التفكير التي تشمل أكثر من ١٠٠ مركز تفكير حتى الآن، وذلك تيسيرا لجهودها المشتركة الرامية إلى إثراء الحوارات حول السياسات على الصعيد العالمي وتحديد خطط التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل أهداف التنمية المستدامة.

٣٤ - وبقدر تنامي البحث والتحليل المتعلقين بالتعاون فيما بين بلدان تزداد الحاجة إلى تحسين التنسيق بين هذه الجهود من أجل تعظيم فوائدها.

تنمية القدرات

٣٥ - استجابت منظمات الأمم المتحدة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجري كل أربع سنوات ولقرارات الجمعية العامة التي دعت إلى تعزيز دعم بناء القدرات الوطنية، فنفذت برامج ومبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ترمي إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للبلدان النامية في مجال تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية. واتخذ هذا الدعم أشكالا مختلفة، منها تنظيم حلقات عمل تدريبية وأنشطة تبادل تقنية وعلمية تقودها مراكز الامتياز.

٣٦ - فقد واصلت منظمة الأغذية والزراعة تعزيز قدرات البلدان النامية عن طريق مجموعة من الأنشطة، منها تيسير تبادل المعارف والتكنولوجيات، وتعزيز إدارة المعارف والشبكات، وتعبئة شراكات وموارد أوسع نطاقا من أجل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولها حتى الآن شريكان رئيسان في برامج بناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب هما البرازيل والصين. وهناك شركاء آخرون جدد في التعاون بين بلدان الجنوب، وهي المكسيك والمغرب وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ثم اليابان وجمهورية كوريا فيما يخص التعاون الثلاثي. واستفاد

ما يزيد على ٨٠ بلدا من بلدان الجنوب من برامج بناء القدرات فيما بلدان الجنوب في مجالات من قبيل الأمن الغذائي والتغذوي وتكثيف المحاصيل وتنويعها. فمن خلال الصندوق الاستئماني الحالي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والصين والمخصص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على سبيل المثال، جرى إيفاد ما مجموعه ٢٨٧ خبيرا واختصاصيا تقنيا صينيا إلى تسعة بلدان في أفريقيا، وتعزيز القدرات عن طريق تبادل المعارف ونقل التكنولوجيا في مجالات متنوعة مثل تكنولوجيات الأرز الهجين، والسياسات المتعلقة بصيد الأسماك وتكنولوجيات تغذية الأحياء المائية، وبرامج الزراعة الاستوائية، والطاقة المتجددة في المناطق الريفية.

٣٧ - ونظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدة اجتماعات خبراء وحلقات عمل تدريبية لبناء القدرات بشأن القضايا المتعلقة بالبيئة. وفي عام ٢٠١٥، نظِّمت حلقة عمل للتبادل والتدريب في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وجامعة تونغجي (الصين)، وضمت رؤساء البلديات ورؤساء الإدارات من ١٦ مدينة أفريقية ونظراءهم في الصين، من أجل تبادل الخبرات بشأن الاقتصادات الخضراء. ونظمت دورة تواصلية أخرى لبناء القدرات وتبادل الخبرات لفائدة منسقي الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في غرب آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع تركيز خاص على البناء والتشييد المستدامين. وفي عام ٢٠١٥ أيضا، عقد اجتماع ضم خبراء من أفريقيا وآسيا لتيسير تبادل الخبرات بين خبراء من أفريقيا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) والصين بشأن استخدام أدوات الإنفاذ المحدَّدة وتطبيقها في البلدان، حيث يكون لها تأثير في تعزيز إنفاذ القوانين البيئية.

٣٨ - وأقامت منظمة الصحة العالمية شراكة مع مؤسسات صحية رائدة في أمريكا اللاتينية من أجل وضع برامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية في المنطقة بغية تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية في مجال الصحة. ومن أمثلة هذا التعاون المثمر مركزُ العلاقات الدولية في مجال الصحة التابع لمؤسسة أوسفالدو كروز، وهو مركز تفكير مهمته تحسين الصحة العامة في البرازيل من خلال مختلف الأنشطة الشاملة كالبحث والتطوير؛ وإنتاج اللقاحات والعقاقير والأدوية؛ وتدريب الموارد البشرية؛ والمعلومات والاتصالات في مجال الصحة؛ وتنفيذ البرامج الاجتماعية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بدأ تنفيذ برنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بالاشتراك مع مركز العلاقات الدولية في مجال الصحة التابع لمؤسسة أوسفالدو كروز بغية تعزيز قدرات وزارات الصحة في المنطقة على رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات الوطنية في مجال الصحة. ونُظمت المجموعة

الأولى من دورات بناء القدرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ لفائدة صانعي القرار في مجالات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والدبلوماسية الصحية العالمية، وحوكمة الصحة العالمية، وتعبئة الموارد.

٣٩ - وتعمل اليونسكو أيضاً على تعزيز قدرات البلدان النامية عن طريق برنامج التعاون المشترك بين ماليزيا واليونسكو. وقد تطور هذا البرنامج، منذ أن بدأ عمله في عام ٢٠١٣، إلى مجموعة متنوعة من المشاريع بقيمة ٥,٧ ملايين دولار تعود بفائدة كبيرة على البلدان في آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا. وهو برنامج يستفيد من خبرة المراكز الماليزية من الفئة الثانية المنشأة تحت رعاية اليونسكو، ومنها المركز الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، والمركز الإقليمي لهيدرولوجيا المناطق المدارية الرطبة وموارد المياه لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. وتشمل مشاريع برنامج التعاون المشترك بين ماليزيا واليونسكو التعليم من أجل التنمية المستدامة في بلدان جزر المحيط الهادئ، وبناء قدرات الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهندي في مجال التأهب والتصدي لأمواج تسونامي، وإصلاح النظم التعليمية من أجل الوفاء بمتطلبات القرن الحادي والعشرين، ورفع مستوى الإدارة المجتمعية لأمن المياه في مواقع التراث العالمي، وتعزيز المناهج الدراسية للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لفائدة الفتيات في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤٠ - وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ركَّز العمل المتعلق بتنمية القدرات على بناء القدرات الوطنية اللازمة لتخطيط وإدارة ورصد التعاون فيما بين بلدان الجنوب واستخدام هذا التعاون في تسريع وتيرة التقدم الإنمائي. كما دعم شركاءه من بلدان الجنوب في التصدي للسياسات والقوانين والأنظمة التي تعوق مشاركتهم في التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى سبيل المثال، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرازيل في تعزيز إدارتها المعرفية لآليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يمكن من تحسين القدرة على التكيف مع السياق المحلي في البلدان الشريكة. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة المكسيكية للتعاون الدولي من أجل التنمية والوكالة التركية للتعاون والتنمية على الصعيد الدولي في توطيد الخبرات وتعزيز القدرات المؤسسية بصفتهما جهتين لتوفير التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي إندونيسيا، دعم البرنامج الإنمائي إنشاء آلية وطنية لتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأدى دورا محوريا في تعزيز المؤسسة الوطنية التابعة لوزارة التنمية والتخطيط الوطنية والمكلفة بإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأنشئت الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمساعدة البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية على صياغة وتنفيذ برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب

في مجال الزراعة، والطاقة، والصحة، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، والنقل. وفي العراق، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة في إنشاء وحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن اللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء.

٤١ - وتندرج أنشطة بناء القدرات في مجال صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بقضايا التجارة والاستثمار والتمويل في صميم عمل الأونكتاد. ويقدَّم الدعم في هذا المجال من خلال تنظيم اجتماعات خبراء وحلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية رفيعة المستوى. ومن مبادرات الحكومة الصين التي تدعمها الأونكتاد حلقةُ ووهان الدراسية التي تتوخى تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات رسم السياسات لدى صانعي السياسات في أفريقيا من خلال توفير الممارسات الفضلى والسياسات الإنمائية الفعالة التي تهم البلدان الأفريقية.

٤٢ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان، من خلال مكاتبه الميدانية، نحو ١٠٠ مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهي تهدف، في ما تهدف إليه، إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال صياغة وتنفيذ السياسات المتعلقة بالسكان والصحة الإنجابية. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا، من خلال برامجه، بمساعدة الحكومات على تحديد القدرات والاحتياجات الوطنية وبتيسير نقل المعارف بهدف تعزيز القدرات الوطنية في مجال تنفيذ السياسات الفعالة المتعلقة بالسكان، والشؤون الجنسانية ، والصحة الإنجابية، والقضايا ذات الصلة.

إقامة شبكات المعارف ومراكز الامتياز الجنوبية

٤٣ - تتمثل إحدى السمات الأساسية لجهود منظومة الأمم المتحدة من أجل تنمية القدرات المؤسسية، المشار إليها آنفا، في دعم إنشاء وتعزيز شبكات ومراكز الامتياز الجنوبية، وهي جهود استمرت خلال الفترة قيد الاستعراض.

٤٤ - فقد واصل مركز التميز لمكافحة الجوع في البرازيل، التابع لبرنامج الأغذية العالمي، تقديم خدمات استشارية سياساتية وتقنية ممتازة ترمي إلى تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية للبلدان النامية من أجل صياغة وتنفيذ وإدارة برامج التغذية المدرسية المستدامة. وبحلول عام ٢٠١٦، كان هذا المركز قد دعم أكثر من ٣٥ بلدا ناميا في تصميم وتنفيذ استراتيجياتها وبرامجها الوطنية المتعلقة بالتغذية المدرسية. واعتمادا على هذا النجاح، يقوم برنامج الأغذية العالمي بتوسيع شراكاته مع بلدان نامية أخرى تملك خبرة ثرية في مجال تحسين الأمن الغذائي والتغذية. وفي ٢ آذار/مارس ٢٠١٦، وُقعت مذكرة تفاهم بين برنامج الأغذية العالمي وحكومة الصين لتدشين مكتبه الجديد، الذي سيكون بمثابة مركز امتياز للتحول في المناطق

الريفية تابع للبرنامج الأغذية العالمي. ووقعت أيضا رسالة إبداء النية مع حكومة الهند في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ من أجل بحث إمكانية إنشاء مركز امتياز تابع لبرنامج الأغذية العالمي يُعنى بالأمن الغذائي والتغذوي في الهند.

٤٥ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال مراكز الامتياز المواضيعية التابعة له، ومنها تلك الموجودة في البرازيل وسنغافورة وتركيا، إجراء البحوث الشاملة، وتوثيق الحلول، وإعداد تقارير موجزة عن السياسات، ودعم نشر المعارف والشبكات المعرفية، وتيسير منتديات الحوار حول السياسات. ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المركزَ الإقليمي للخدمة المدنية في أستانا، كازاخستان، على تيسير التبادل العالمي للمعارف وتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب بشأن نظم الخدمة المدنية الفعالة، بمشاركة ما يزيد على ٣٤ بلدا وخمس هيئات دولية حتى الآن. وفي عام ٢٠١٥، دشن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة أَروبا مركز الامتياز للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يرمي إلى تعزيز الابتكار والقدرة على التكيف في هذه الدول، وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب في قضايا مثل الطاقة المتجددة، والتكيف مع آثار تغير المناخ، والمياه، والسياحة، والبيئة، والصحة العامة. وفي عام ٢٠١٥، وُقعت مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز البحوث الإنمائية التابع لمجلس الدولة الصيني من أجل تنفيذ مبادرات استراتيجية شتى، منها البحوث المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة، والحد من الفقر، والنمو الأخضر، وكذلك تعزيز تعاون الصين مع بلدان الجنوب وعلى الصعيد العالمي. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا الدعم التقني لحكومة الصين في سبيل إنشاء مركز المعارف الدولية بشأن التنمية. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إنشاء الاتحاد العالمي لبحوث التحول الاقتصادي، حيث انضمت ٣١ مؤسسة إلى هذه الشبكة بغية النهوض بالتحول الهيكلي الاقتصادي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي منطقة الدول العربية، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة مبادرات تركز على تبادل المعارف وتنمية القدرات. فهو، مثلاً، الجهة الراعية المؤسسة لشبكة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لبحوث الإدارة العامة في البحرين، وهي شبكة من المهنيين والمنظمات في المنطقة ممن لهم اهتمام بالبحوث المتعلقة بالإدارة العامة.

٤٦ - وخلال السنتين الماضيتين، ركزت منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز المراكز المعرفية في بلدان الجنوب: فقد اعتُمدت خمس مؤسسات بحث وتدريب صينية وصُنفت ضمن مراكز مرجعية لمنظمة الأغذية والزراعة في أيار/مايو ٢٠١٤، وهي: معهد بحوث الغاز الحيوي التابع لوزارة الزراعة الصينية، والأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية المدارية، ومركز

التعاون الاقتصادي الخارجي، ومركز بحوث مصائد الأسماك في المياه العذبة التابع للأكاديمية الصينية لعلوم مصايد الأسماك، ومركز هونان لبحوث الأرز الهجين. ووُقع أيضاً اتفاق شراكة مع الأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ووُقع اتفاقان إضافيان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مع مؤسستين في البرازيل (الشركة البرازيلية للبحوث الزراعية) وكوستاريكا (مركز البحث والتعليم العالي في مجال الزراعة المدارية).

٤٧ - وتجري حاليا مباحثات مع البرازيل من أجل أن يصبح مركز السياسات الدولية المتعلقة بالنمو الشامل في برازيليا شريكا استراتيجيا لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يُبذل من جهود لتعزيز قدرات المكتب البحثية والتحليلية.

٤٨ - وتتلقى مراكز الامتياز لتبادل المعارف الدعم من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة أيضا. ويشكل مركز الامتياز الدولي للشراكات بين القطاعين العام والخاص التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا أحد الأمثلة الجيدة على هذا الدعم الذي يُستحدث لتقليص الوقت والتكاليف وأوجه القصور التي تعوق إقامة وتنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وينشر هذا المركز أفضل الممارسات والمعايير الدولية المتبعة في هذه الشراكات، ويساعد الحكومات الوطنية على توفير التدريب للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويدعم المجلس الاستشاري لقطاع الأعمال التجارية المعني بالشراكات بين القطاعين والخاص الحكومات في تنفيذ هذه الشراكات من خلال مشاورات وطنية وإقليمية رفيعة المستوى. ويجري إنشاء عدد من المراكز المتخصصة لمساعدة البلدان على تكييف معايير الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع الظروف المحلية ووضع قائمة ناجحة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٤٩ - ومن شأن زيادة تواصل ومشاركة مراكز الامتياز الجنوبية في المداولات المواضيعية للجنة الرفيعة المستوى أن تساهم في إثراء تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

تبادل البيانات والمعلومات

٥٠ - خلال فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦، واصلت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها المشارَكةَ في جمع البيانات ونشر المعلومات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب المتعلق بمجالات اختصاصها من خلال شبكات ومنابر معرفية افتراضية وبوابات إلكترونية وغيرها من الأدوات التي أنشئت لهذه الأغراض.

٥١ - ويجري بانتظام رصد مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تدعمها وتنفذها منظمة الأغذية والزراعة، وتُقدَّم البيانات في خريطة تفاعلية على موقعها الشبكي. وفي عام ٢٠١٥، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة بوابة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي منبر إلكتروني يعرض مؤسسات وخبراء بلدان الجنوب في مجال الأمن الغذائي والزراعة. ويمكن الاطلاع من خلال هذا المنبر على معلومات هامة قدمتها الحكومة الوطنية لمنظمة الأغذية والزراعة عن خبرة مؤسسة من المؤسسات وحافظة أنشطتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومركز اتصالها الوطني وقائمة خبرائها. ويُتوخى من هذه البوابة تيسير التعامل المباشر بين البلدان والمؤسسات في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أو غير المباشر عن طريق منظمة الأغذية والزراعة. كما تُنشر الممارسات السليمة والتجارب الناجحة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي تدعمه منظمة الأغذية والزراعة عبر مصادر أخرى على شبكة الإنترنت، ومنها ”دليل منظمة الأغذية والزراعة السريع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب“.

٥٢ - ووضع صندوق أهداف التنمية المستدامة الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آليات لتبادل المعارف بشأن مجموعة متنوعة من القضايا الإنمائية. واستُحدثت مكتبة شبكية للممارسات السليمة والدروس المستفادة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها تلك المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لكي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة. ويدعم الصندوق أيضا تبادل معارف وخبرات الأقران في مجال التنمية بين البلدان المستفيدة من البرامج.

٥٣ - وأنشأت منظمة العمل الدولية منابر افتراضية لجمع ونشر المعلومات عن القضايا المتعلقة بخطة توفير العمل اللائق. ويجمع منبر الحماية الاجتماعية بين خبراء من الشمال والجنوب من أجل تبادل خبراتهم في قضايا الحماية الاجتماعية، كما ييسر نشر المقالات والمنشورات العلمية المنتظمة بشأن الموضوع. وأنشأت منظمة العمل الدولية أكاديمية افتراضية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بغية المساعدة على تنظيم لقاء أقاليمي للتعلم وإقامة الشبكات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي سيُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وسييسر هذا المنبر إقامة الشبكات والتعاون بين صانعي السياسات والممارسين والباحثين والشركاء الآخرين من جميع أنحاء العالم بشأن قضايا التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المتعلقة بعمل الأطفال، وإيجاد فرص العمل، وتغير المناخ، والوظائف المراعية للبيئة، والتعاون بين المدن، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وغيرها.

٥٤ - ويرمي مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لغرب المحيط الهادئ، من خلال منبره الخاص بالتعلم الإلكتروني، وهو شبكة المحيط الهادئ للتعلم المفتوح في مجال الصحة، إلى تحسين نوعية ومستوى المختصين في مجال الصحة في المنطقة بتقديم دورات إلكترونية مجانية وعملية. وقد قدمت شبكة المحيط الهادئ للتعلم المفتوح في مجال الصحة، منذ إنشائها، دورات تعليمية مهنية مستمرة، عادلة وقابلة للتكيف وذات طابع محلي، عبر الإنترنت لاختصاصيي الرعاية الصحية في بلدان منطقة المحيط الهادئ. وفي مسعى مماثل، عقد مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لجنوب شرق آسيا مشاورة إقليمية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام ٢٠١٥، وذلك للشروع في اتخاذ مبادرات، منها إنشاء بوابة معرفية إلكترونية لتعزيز إقامة الشبكات وتوفير معلومات محدثة لاختصاصي الصحة في بلدان المنطقة.

٥٥ - وأنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة شبكة ممارسين معنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لكي تجمع بين خبراء مختصين من أجل وضع تعريفات موحدة وتيسير الممارسات السليمة المتعلقة بالبيئة. ومن خلال إنشاء شبكة لتبادل المعارف، ساعد البرنامج ٢٠ بلدا (١٦ في أفريقيا، و ٢ في أوروبا الشرقية و ٢ في آسيا الوسطى) على تبادل خبراتها في ما يتعلق بعملية التصديق واعتماد خطة عمل مشتركة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ وتبادل الخبرات في تنفيذ بروتوكول ناغويا.

التمويل والشراكات

٥٦ - إن توافر الموارد المالية الكافية والمستدامة أمر حاسم الأهمية للمشاركة في مبادرات مثمرة ومفيدة لجميع الأطراف في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومع أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لا تملك كلها ميزانية برنامجية عادية ثابتة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد وَضع العديد منها آليات تمويل شتَّى لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٥٧ - فقد أقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكات مع بلدان الجنوب التي توفر التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كالبرازيل والصين، من أجل توفير التمويل لمختلف مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المتعلقة بالبيئة. فعلى سبيل المثال، جرى تنفيذ مشاريع شتى لبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب خلال السنوات الثلاث الماضية منخلال الصندوق الاستئماني المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصين والبالغ ٦ ملايين دولار. ومكَّن صندوق البرازيل الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من توفير مبلغ

قدره ٥،٢ ملايين دولار لدعم مشاريع شتى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تندرج ضمن مختلف البرامج الفرعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥٨ - وفي إطار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تموَّل معظم أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب أساسا من خلال برامجه القطرية ومشاريعه وأنشطته القطرية المتعلقة بالمنح. فعلى سبيل المثال، قُدمت منحة قدرها ٣,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٥ إلى منظمة غير ربحية لتحديد المبادرات المبتكرة والناجحة المتعلقة بالتنمية الريفية وفهرستها وتبادلها مع البلدان في أمريكا اللاتينية، وغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وخصَّصت وحدتُه المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب مبلغا إضافيا قدره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار لدعم مبادرات مماثلة أخرى.

٥٩ - وفي منظمة العمل الدولية، خصِّص نحو ٢٠ مليون دولار لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال فترة السنتين الماضيتين، في حين خصِّصت نسبة ٢ في المائة من ميزانية برامج الأونكتاد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتُدعم أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مختلف البرامج القطرية والإقليمية والعالمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية.

٦٠ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ميزانياته البرنامجية العالمية والإقليمية والقطرية. وفي عام ٢٠١٥، لجأت نسبةُ ١٦ في المائة من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره طريقةً لتحقيق النتائج. وإضافة إلى ذلك، التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخصيص مبلغ سنوي لا يقل عن ٣,٥ ملايين دولار لفترة الإطار الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أي ما مجموعه ١٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

الرصد والتقييم والإبلاغ

٦١ - تصمِّم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أدوات الرصد والتقييم اللازمة لتقييم مساهمة دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة. وقد دمج برنامج الأغذية العالمي، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من المنظمات الأخرى التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقارير دورية ترفعها إلى مجالس إدارتها إضافة إلى تقديم تقارير عن أنشطتها إلى دورات اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

جيم - دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي

٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومنها اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس، مجموعة واسعة من الأنشطة، منها بحث وتحليل السياسات، وعقد منديات رفيعة المستوى للحوار حول السياسات، وتنسيق السياسات، وإنشاء و/أو تعزيز مراكز امتياز وغيرها من مبادرات بناء القدرات الرامية إلى تنفيذ الخطط والأطر والاستراتيجيات الإنمائية الإقليمية.

٦٣ - وقد تعاونت بعض المنظمات، في سياق دورها الدعوي والتنظيمي ، تعاونا وثيقا مع المؤسسات الإقليمية على تعزيز إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأطر الإقليمية عند تنفيذ المعاهدات والخطط الإنمائية الإقليمية. فعلى سبيل المثال، أقر وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في الدورة العشرين لمنتدى وزراء البيئة في المنطقة، التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٦ بكارتاخينا، كولومبيا، بأنه حدثت زيادة كبيرة في الصلات بين بلدان الجنوب في المنطقة واتفقوا على مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره وسيلة فعالة من وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٦٤ - وتتعاون منظمة الأغذية والزراعة تعاونا وثيقا مع مؤسسات إقليمية وأقاليمية، منها الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، من أجل ضمان تعميم مراعاة نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر واستراتيجيات الأمن الغذائي والتغذوي الإقليمية والأقاليمية. وتتمثل إحدى فوائد هذا الدعم المقدم من منظمة الأغذية والزراعة في القرار الذي اتخذه وزراء الزراعة في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في آذار/مارس ٢٠١٦ باستعمال المزيد من نُهُج التعاون فيما بين بلدان الجنوب عند تنفيذ خطة الجماعة للأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الجوع قبل عام ٢٠٢٥.

٦٥ - ويوفر برنامج الأغذية العالمي الموارد الإدارية والتقنية والبشرية للوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على إدارة المخاطر، وهي وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي تقدم خدمات في مجال إدارة المخاطر على صعيد أفريقيا، ومنها التأمين من مخاطر الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية، لاثنين وثلاثين بلدا في المنطقة. فعلى سبيل المثال، تلقت موريتانيا والنيجر والسنغال، عقب موسم زراعي ضعيف في منطقة الساحل الأفريقي، مدفوعات من الوكالة الأفريقية لتنمية القدرة على إدارة المخاطر تجاوزت ٢٦ مليون دولار

في شباط/فبراير ٢٠١٥. وهو ما مكن هذه الحكومات الثلاث من تقديم المساعدة في الوقت المناسب لنحو ١,٣ مليون شخص مع ما يزيد مجموعه على نصف مليون رأس من الماشية. وتشجع اليونسكو التعاون الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب من خلال مراكز الامتياز التابعة لها، وذلك من أجل تعزيز بناء القدرات وتبادل المعارف وإجراء البحوث. فقد قدمت اليونسكو، من خلال استراتيجيتها التنفيذية الخاصة بالأولوية المتمثلة في أفريقيا، ٢٠١٤-٢٠٢١، دعما للدول الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الإقليمية في تنفيذ السياسات والبرامج التي تشجع على التكامل الإقليمي والقاري. وهو دعم يشمل البرامجَ التي تعزز التماسك العابر للحدود بين السكان من خلال التعليم والثقافة، وتشجع الإدارة السلمية للموارد عبر الحدود وتبادل المعارف والتعاون الفكري بين الدول.

٦٦ - وحشد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعض الجهات الفاعلة دون الإقليمية والإقليمية في تنفيذ مختلف مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أسهمت في جهود التكامل الإقليمي. فهو، مثلا، يدعم صندوق الأمم المتحدة للتأثير الاجتماعي لكي تستخدم بلدان الجنوب ”نموذج التمويل المختلط لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص والقطاع الاجتماعي في بلدان الجنوب من أجل دعم التوسع في المنشآت التجارية الاجتماعية. وفي عام ٢٠١٥، دعم الصندوق مسابقة التأثير الأولى التي نظمتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا وعمل على بناء قدرات أكثر من ٢٠ منشأة تجارية اجتماعية من ١٠ بلدان. ووقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا مع الصندوق الإنمائي التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مذكرة تفاهم من أجل دعم المنشآت الاجتماعية في ثمانية من بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وتعزيز تبادل المعارف من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي أفريقيا، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إنشاء البوابة المعرفية لمنتدى غرب أفريقيا للحد من مخاطر الكوارث وتبادل المعلومات، وهي بوابة ستديرها شعبة الحد من مخاطر الكوارث التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) من أجل تصميم وتنفيذ وتنسيق أنشطة الطوارئ المتعلقة بالكوارث ومنع نشوب النزاعات في القرن الأفريقي بموجب إطار خطة العمل لتعزيز المؤسسات. وإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة الدول العربية الدعم لتعزيز القدرات في جامعة الدول العربية من أجل تحسين أداء مهامها المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، ومراعاة المنظور الجنساني، وتغير المناخ، والتصدي للأزمات. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم وتسيير دورة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتنمية المحلية، عقدت في كيتو في إطار منتدى أمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية الاقتصادية الإقليمية. وحددت حلقة العمل هذه الاحتياجات المشتركة والفرص المتاحة للتعاون على تحقيق التنمية المحلية في مختلف المجالات.

٦٧ - وتواصل اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس أداء دور المستودَعات لنتائج البحث في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تواجه الدول الأعضاء فيها. ومن الأعمال الجديرة بالذكر في هذه المجالات دليل التكامل الإقليمي الأفريقي - تقرير عام ٢٠١٦، وهو جهد مشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. ونظرا لأن البيانات والمعلومات بالغة الأهمية لجهود التكامل الإقليمي، فإن هذا الدليل يهدف إلى سد النقص في المعارف المتعلقة بالتكامل الإقليمي بتتبع الطريقة التي تنجز بها المجموعاتُ الاقتصادية الإقليمية الثماني داخل القارة، والبلدانُ داخل كل مجموعة، التكاملَ الإقليمي بصفة عامة وبحسب المجالات ذات الأولوية، ويوفر قاعدة البيانات اللازمة لجهود التكامل الفعال في المنطقة.

٦٨ - ويمثل برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات وسط آسيا الإطار الرئيسي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المنطقة دون الإقليمية، وتوفير منبر للحوار حول السياسات وتبادل أفضل الممارسات وبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب بشأن التعاون الاقتصادي والبيئي الإقليمي. وهو يدار بالاشتراك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ويضم أفغانستان وأذربيجان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جهود البلدان المشاركة في برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات وسط آسيا من خلال الأفرقة العاملة المواضيعية التالية: موارد المياه والطاقة؛ والنقل وعبور الحدود؛ والتجارة؛ والإحصاءات؛ والتنمية القائمة على المعرفة؛ والمنظور الجنساني والاقتصاد. وخلص المنتدى الاقتصادي ومجلس الإدارة التابعان لبرنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات وسط آسيا في دورته العاشرة التي عقدت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في دوشانبي، طاجيكستان، إلى أن تعزيز التنسيق على الصعيد دون الإقليمي شرط مسبق هام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - التنسيق والاتساق في الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٩ - كان أحد الإجراءات الجديرة بالذكر التي اتخذها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوائل عام ٢٠١٥ هو إنشاء فريق العمل المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

الثلاثي، تحت رعاية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي يشترك في رئاستها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومنظمة العمل الدولية. وقد عيَّن ما يزيد على ٢٢ وكالة متخصصة وبرنامجا وصندوقا وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة جهاتِ تنسيقٍ رفيعةَ المستوى لدى فريق العمل هذا. وتجدر الإشارة إلى مبادرة مشتركة بين الوكالات قادها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفريق العمل خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ألا وهي إصدار منشور بعنوان الممارسات السليمة في مجال التعاون فيما ين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة، وهي ممارسات مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ويعرض هذا المنشور ٦١ مبادرة ناجحة من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، دعمتها ونفذتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. وسيكون بمثابة أداة مرجعية فعالة لمنسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى عند إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الخطط والإجراءات الإنمائية الوطنية من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٧٠ - وسعياً إلى تيسير المناقشات حول كيفية مواصلة هذا العمل والانخراط في مبادرات مشتركة مماثلة أخرى، نظم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب اجتماعاً مشتركاً بين الوكالات في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦ بالتزامن مع الدورة التاسعة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وناقش ممثلون من أكثر من ٢٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة ومنظمة من المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى الطريقة التي يمكن بها مواصلة تعميم ما سبق ذكره من ممارسات سليمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوسيع نطاقها بدعم من منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما اتفق المشاركون على أنشطة تعاونية أخرى، منها تنظيم معرض التنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام ٢٠١٦ الذي سيعقد في دبي بالإمارات العربية المتحدة، فيما بين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر حول موضوع جامع هو ”تعزيز الابتكار من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وهو معرض ستستضيفه حكومة الإمارات العربية المتحدة من خلال مؤسسة زايد الدولية للبيئة.

٧١ - وعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضا على تحفيز مبادرات مواضيعية أخرى مشتركة بين الوكالات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٦، تعاون مع المكتب التنفيذي للأمين العام على إطلاق حاضنة الشراكات المناخية

لبلدان الجنوب، وهي مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات منها الطاقة المتجددة؛ والقدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ؛ والمدن الذكية. وهذه المبادرة، التي سينفذها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمكتب التنفيذي للأمين العام بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ترمي إلى مساعدة البلدان النامية على تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٥، انضم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي يضم أكثر من ٢٣ كيانا من كيانات الأمم المتحدة والذي أنشئ استجابة لدعوة الدول الأعضاء إلى إيجاد هذه الآلية في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة عام ٢٠٣٠. ومن علاقات التعاون المثمر الأخرى توقيع مذكرة تفاهم في شباط/فبراير ٢٠١٦ مع مركز علم الاقتصاد الهيكلي الجديد في جامعة بكين بشأن إنشاء اتحاد عالمي للبحوث، ومع حكومة الصين في أيار/مايو ٢٠١٦ بشأن تدشين منتدى رؤساء البلديات في إطار المبادرة العالمية لائتلاف مدن طريق الحرير القاري البحري التي شاركت فيها بعض منظمات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة السياحة العالمية.

٧٢ - ودُعمت مبادرات تعاونية تحفيزية أخرى من خلال مكاتب إقليمية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وشراكات أقيمت بهدف توفير التمويل اللازم للارتقاء بالحلول والخبرات والتكنولوجيات فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين القطري والإقليمي. فعلى سبيل المثال، أقام مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب شراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، عن طريق المكتب الإقليمي للدول العربية وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، بغية تنفيذ مبادرة شراكة بشأن التعاون فيما بين بلدان والجنوب والتعاون الثلاثي في مجال التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي، وهي مبادرة ترمي إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال التنمية الزراعية.

رابعا - تعزيز وتحسين تأثير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكفاءته وفعاليته

٧٣ - في تقريري إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة التي عقدت في أيار/مايو ٢٠١٦ (SSC/19/2)، قدمتُ مقترحات شاملة عن السبل العملية الكفيلة بتعزيز دور وتأثير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتدابير الأساسية المتخذة من أجل تحسين التنسيق والاتساق في دعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد سلط هذا

التقرير الضوء على الكيفية التي يمكن بها إعادة هيكلة المكتب والكيفية التي يمكن بها إعادة توجيه برنامج عمله تحقيقا للمزيد من الكفاءة والفعالية. وفي إطار متابعة تلك المقترحات، عيَّنتُ في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦ مدير مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفته مبعوثي المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي سياق أداء ذينك الدورين، يكون المبعوث/المدير مكلَّفا بإدارة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أعمال منظومة الأمم المتحدة، وتقديم الدعم للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والشراكات الخارجية لفائدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٤ - ويُتوقع أن تتمخض المشاورات والمداولات قبل الاحتفال في عام ٢٠١٨ بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بيونس آيرس في عام ١٩٧٨ وأثناء ذلك الاحتفال، عن أفكار جديدة وسبل عملية لتعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز هذا التعاون في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبعد أن تبتّ الجمعية العامة في خيار الاحتفال بتلك الذكرى كما أشارت اللجنة الرفيعة المستوى في مقررها ١٩/١، يُتوقع أن يصبح مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بقيادة المبعوث الخاص المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوجيه عامّ من الدول الأعضاء، في وضع جيد يؤهله لتوفير الدعم بأعمال الأمانة والدعم المنهجي من أجل إقامة هذا الاحتفال.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - يسلط هذا التقرير الضوء على ما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود ملحوظة من أجل دعم دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أطر الأمم المتحدة الإنمائية وسياساتها وعملها البرنامجي بغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإني أرحب بهذه المبادرات وأشجع فريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على مواصلة تحديد وتوثيق الممارسات السليمة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولاسيما تلك التي لها صلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

٧٦ - وإضافة إلى ذلك، أدعو الدول الأعضاء والأفرقة القطرية للأمم المتحدة وجميع الشركاء الإنمائيين المعنيين إلى دعم تعميم أو تكييف الممارسات السليمة على نطاق واسع في

مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تعظيم المنافع التي ستتأتى من تطبيق الحلول الإنمائية المنبثقة من بلدان الجنوب لتحقيق التنمية المستدامة.

٧٧ - وبالنظر إلى تزايد عدد المنتديات التي تعقد للوزراء الحكوميين وغيرهم من صانعي السياسات من أجل بحث التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التصدي للصعوبات في مجالات أساسية كالبيئة وتغير المناخ والزراعة والنظم الغذائية، والسكان والتوسع الحضري والصحة، فإنه ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تقوم، على نحو منسق وفعال، برصد ودعم التنفيذ الفعال لخطط العمل المتفق عليها خلال هذه المداولات.

٧٨ - وتقدم مصارف التنمية دون الإقليمية والإقليمية والوطنية الصاعدة التي تقودها بلدان الجنوب مساهمة قيمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهي مساهمة ينبغي تسخيرها لتمويل المنافع العامة، الإقليمية وغيرها، التي غالبا ما يغفل عنها القطاع الخاص.

٧٩ - وإني أشيد بالتدابير التي اتخذَتها منظمات منها منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، وغيرها من منظمات الأمم المتحدة التي توجِّه دعمها إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل إنشاء أو تعزيز مراكز الامتياز الجنوبية، وأشجِّع تلك المنظمات على زيادة دعم التعاون الوثيق فيما بين هذه الكيانات من خلال إنشاء أو تعزيز شبكاتها التعاونية وبرامج عملها المشتركة وآليات تمويلها.

٨٠ - ونظرا لتزايد عدد المنابر الإلكترونية المخصصة لتبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب، فإني أشجِّع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على تصميم بوابة إلكترونية تمكّن صانعي السياسات والممارسين في مجال التنمية في العالم النامي من الاطلاع بسهولة أكبر على هذه المعارف من خلال منبر إلكتروني واحد مشترك بين الوكالات مخصَّص للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨١ - ونظرا لاقتراب الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بيونس آيرس في عام ١٩٧٨، فإنه ينبغي لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يوفر بطريقة فعالة الدعم بخدمات الأمانة والدعم الفني اللذين تحتاج إليهما الدول الأعضاء في الاحتفال بهذه المناسبة على نحو يعزز تطبيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.